

مرسوم اتحادي رقم (37) لسنة 2023

بالتصديق على اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا بشأن التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن محمد بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا بشأن التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 11 سبتمبر 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدرعنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:
بتاريخ: 7 / شعبان / 1444هـ
الموافق: 27 / فبراير / 2023م

اتفاقية

بين

الإمارات العربية المتحدة

و

جمهورية صربيا

بشأن

التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا، يشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين"،
رغبة في تقوية روابط الصداقة بين البلدين وتعزيزا للتعاون المثمر في المجال القانوني والقضائي
تقديرًا للحاجة إلى تسهيل المساعدة القانونية في المسائل المدنية والتجارية إلى أقصى درجة،

اتفق الطرفان على ما يأتي:

المادة 1

مجال التطبيق

1. يمنح الطرفان كل للأخر بموجب هذه الاتفاقية بتقديم أقصى درجة من المساعدة القانونية
المتبادلة في المسائل المدنية والتجارية، وفقا لقوانينهم الوطنية.

2. تطبق المساعدة وفقا لهذه الاتفاقية في:

(1) الإعلان بالحضور والإجراءات القضائية الأخرى.

(2) الحصول على الأدلة بواسطة الطلبات أو الإنابات.

(3) تنفيذ الأحكام، التسويات وقرارات التحكيم.

3. لا تخل هذه الاتفاقية بأي حقوق أو التزامات للطرفين، وفقا لاتفاقيات أو ترتيبات أخرى.

المادة 2

تبادل المعلومات

يجوز أن يتبادل الطرفان معلومات متعلقة بالقوانين النافذة والممارسة القضائية لبلديهما المعنيين
المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة 3

السلطات المركزية

1. السلطات المركزية هي:
 - (1) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل
 - (2) بالنسبة لجمهورية صربيا هي وزارة العدل
2. في حال تغيير أي طرف لسلطته المركزية، فعليه إخطار الطرف الآخر خطيا بذلك التغيير، عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 4

اللغة وتوثيق المستندات

1. تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة مصحوبة بترجمة الى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الانجليزية.
2. مالم ينص على غير ذلك، توقع رسميا جميع المستندات المتعلقة بالمساعدة القانونية بواسطة السلطة المختصة وتحت خاتمها.

المادة 5

تبليغ الاعلانات بالحضور والمستندات القضائية

1. يتم تنفيذ تبليغ إعلانات التكليف بالحضور والمستندات القضائية الأخرى وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قوانين الطرف المطلوب إليه، أو وفقا لأجراء معين يرغب فيه الطرف الطالب مالم تكن تلك الطريقة متعارضة مع قانون الطرف المطلوب اليه.
2. تعد إعلانات التكليف بالحضور والمستندات القضائية الأخرى المبلغة وفقا لهذه الاتفاقية كما لو نفذت في أراضي الطرف الطالب.
3. لا تمنع أحكام البند 1 من المادة 3 من هذه الاتفاقية الحق للطرفين في تنفيذ ذلك التبليغ، عبر ممثليهما الدبلوماسيين أو القنصلين، من إعلان ومستندات قضائية أخرى على مواطنيهما المقيمين في أراضي الطرف الآخر دون إكراه. لا يترتب على التبليغ في تلك الحالات أي مسؤولية لدولة الاعتماد.

المادة 6

يجب أن يشمل طلب تبليغ إعلان التكليف بالحضور والمستندات القضائية الأخرى على جميع البيانات المتعلقة باسم ولقب، محل إقامته، أو محل عمله، مع قائمة بالمستندات المطلوب إعلانه بها. كما يجب الإشارة في الطلب إلى أي طريقة خاصة للإعلان.

المادة 7

1. تقوم السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه بإعلان المستندات والأوراق المشار إليها وفقا للقوانين والأحكام المطبقة في هذا الصدد. لا يجوز تحصيل رسوم ومصاريف مقابل ذلك الإعلان.
2. يجوز تنفيذ الإعلان وفقا لطريقة خاصة أو على نحو يحدده الطرف الطالب، بشرط إلا يتعارض ذلك مع قوانين الطرف المطلوب إليه، إضافة إلى تحمل تكاليف ذلك الإعلان الخاص.

المادة 8

1. تقتصر سلطة السلطة المختصة في الطرف المطلوب إليه على تسليم المستندات والأوراق القضائية للمعلن إليه.
2. يثبت التسليم بموجب توقيع المعلن إليه على نسخة من المستند أو الورقة القضائية، أو بموجب شهادة صادرة عن السلطة المختصة مبينا بها اسم المعلن إليه، تاريخ التسليم، والطريقة التي تم بها وفي حالة تعذر الإعلان تبين الأسباب التي حالت دون ذلك.
3. ترسل نسخة عن المستند أو الاوراق القضائية موقعه من المعلن إليه، او شهادة تثبت حصول التسليم إلى الجهة الطالبة عن طريق السلطة المركزية.

المادة 9

الحصول على الأدلة

1. يجوز للسلطات القضائية في أي من الطرفين وفقا لأحكام قانون ذلك الطرف، طلب الحصول على أدله في المسائل المدنية والتجارية عن طريق الطلبات الموجهة إلى السلطات القضائية المختصة لدى الطرف الآخر.
2. لغرض هذه الاتفاقية، يعد الحصول على الأدلة على ان يشمل:

- 1) الحصول على الإفادات، بحلف اليمين أو بغير ذلك، من الشهادة.
- 2) إبراز، تحديد أو فحص مستندات، سجلات، عينات ذات الصلة بالأدلة المطلوبة والمقدمة من الشخص الذي أخذت إفادته وفقاً للبند الفرعي (1) من هذا البند.
3. يحدد في الطلب:

- 1) السلطة القضائية أو السلطة المختصة الأخرى الطالبة للدليل.
 - 2) طبيعة الإجراءات المطلوب من أجلها الدليل وجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بذلك.
 - 3) أسماء و عناوين الأطراف المعنيين بالإجراءات.
 - 4) الأدلة المطلوب الحصول عليها.
 - 5) أسماء و عناوين الأشخاص المطلوب سماعهم.
4. عند الاقتضاء، يرفق بالطلبات قائمة بالأسئلة المطلوب توجيهها للشهود أو غيرهم من الأشخاص المعنيين، أو بيان بالموضوع المطلوب أخذ الإفادة عنه والمستندات المتعلقة بذلك الدليل والإفادة.

المادة 10

يكون للإجراءات القضائية التي تتم بطريق الإنابة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، ذات الأثر القانوني كما لو نفذ بواسطة سلطة مختصة لدى الطرف الطالب.

المادة 11

1. تقوم السلطات المختصة في الطرف المطلوب إليه بتنفيذ الطلبات وفقاً للأحكام قانونها وبتحصيل الدليل المطلوب بتطبيق ذات الوسائل والإجراءات المسموح بها في قانونها.
2. يجب أن يتبع الطرف المطلوب إليه أي طريقة خاصة أو إجراء محدد صراحة في الطلب، إلى الحد الذي لا يتعارض مع قوانينه وممارساته.
3. يجب تنفيذ الطلب بأسرع ما يمكن.
4. في حالة تنفيذ الطلب، يجب إرسال المستندات الضرورية لأثبات تنفيذه إلى الطرف الطالب.

5. في حالة عدم تنفيذ الطلب كلياً أو جزئياً، يجب إخطار الطرف الطالب - من غير إبطاء مع بيان الأسباب الداعية إلى ذلك.

المادة 12

يحوز رفض تنفيذ الطلب فقط الى المدى الذي يعتبر فيه الطرف المطلوب اليه أن من شأن ذلك المساس بسيادته أو امته.

المادة 13

لا يترتب على تنفيذ الطلب أو الحصول على الدليل بواسطة الطرف المطلوب إليه أي تعويض برسوم، مصاريف أو تكاليف، تحت أي وصف من قبل الطرف الطالب. ومع ذلك، فإن للطرف المطلوب إليه الحق في طلب استرداد:

- (1) أي مصاريف ونفقات دفعت للشهود، الخبراء أو المترجمين
- (2) أي نفقات تكبدت لتأمين حضور الشهود الذين لم يحضروا طواعية
- (3) أي نفقات ومصاريف نشأت عن إتباع إجراء خاص بالطلب.

المادة 14

يجوز للممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين لأي طرف، في أرضي الطرف الآخر، الحصول على الأدلة من مواطني الطرف الذي يمثلونه للمساعدة في إجراءات قضائية بدأت في محاكم الطرف الذي يمثله / يمثلها.

المادة 15

1. يعترف و / أو ينفذ أي من الطرفين وفقاً لقوانينه، الأحكام الصادرة من محاكم الطرف الآخر في المسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، والدعوى المدنية في الأحكام الجنائية.
2. يقصد بمصطلح "حكم" كما هو مستخدم في هذه الاتفاقية، أي كان تسميته، أي قرار صادر في إجراءات قضائية، عن محكمة مختصة لدى الطرفين.

3. لا تنطبق هذه الاتفاقية على الإجراءات المؤقتة أو التحفظية، الا فيما يتعلق بمسائل الضرائب، قانون الأحوال الشخصية والمخصصات.

المادة 16

تكون محاكم الطرف الذي تقع فيه ممتلكات غير منقولة، مختصة بتحديد الحقوق المتعلقة بتلك الممتلكات.

المادة 17

فيما عدا المسائل المتعلقة بصفة شخص ما أو أهليته أو الممتلكات غير المنقولة، يكون الاختصاص لمحاكم أحد الطرفين في الحالات التالية: -

- 1) إذا كان للمدعى عليه محل إقامة أو مقر داخل أراضي ذلك الطرف وقت رفع الدعوى.
- 2) أو كان للمدعى عليه وقت رفع الدعوى، مكان أو فرع ذو نشاط تجاري أو صناعي في أراضي ذلك الطرف، وتتعلق الدعوى بذلك النشاط.
- 3) أو كانت الالتزامات التعاقدية محل النزاع، وفقا لاتفاق صريح أو ضمني بين المدعى والمدعى عليه، نفذت أو ستنفذ في أراضي ذلك الطرف.
- 4) أو في حالة المسؤولية عن التزامات غير تعاقدية، إذا كان الفعل قد ارتكب في أراضي ذلك الطرف.
- 5) أو قبل المدعى عليه صراحة أو ضمنا باختصاص محاكم ذلك الطرف وكان قانونه يسمح بمثل ذلك القبول.
- 6) أو أي طلب لإجراءات مؤقتة، إذا اعتبرت محاكم ذلك الطرف مختصة بالنظر في النزاع الأصلي وفقا لأحكام هذه الاتفاقية.

المادة 18

مراعاة لأحكام هذه الاتفاقية، على محاكم الطرف المطلوب إليه الاعتراف بالحكم او تنفيذه عند فحص أسس الاختصاص التي تمارسها محاكم الطرف الآخر الالتزام بالوقائع المبينة في ذلك الحكم الذي أنبنى عليه الاختصاص.

المادة 19

لا يعترف بالحكم أو ينفذ في الحالات التالية:

- (1) إذا لم يكن قطعياً وقابلاً للتنفيذ.
- (2) أو لم يكن صادراً عن محكمة مختصة.
- (3) أو لم يكن مبنيًا على وقائع الدعوى.
- (4) أو تبين ظاهرياً أن الإجراءات تأسست عن رؤية غير صحيحة من وجهة نظر القانون الدولي أو رفض الاعتراف بقانون الطرف المطلوب إليه في الحالات التي يكون فيها ذلك القانون واجب التطبيق.
- (5) أو كان قد تم الحصول عليه عن طريق الغش.
- (6) أو يدعم ادعاءً قائماً على انتهاك أي قانون نافذ، أو يتعارض مع القوانين الدستورية أو أسس النظام العام في الطرف المطلوب إليه.
- (7) أو يتعارض مع الأحكام المتعلقة بالتمثيل القانوني أو الأشخاص ناقصي الأهلية في الطرف المطلوب إليه.
- (8) أو كان غائباً ولم يعلن الطرف حسب الأصول وفقاً للقوانين المطبقة في بلده.
- (9) أو كان النزاع الذي صدر بشأنه الحكم معلقاً على قضية معروضة أمام إحدى محاكم الطرف المطلوب إليه، بين ذات الأطراف متضمنة ذات أسباب الدعوى، وإن تلك الدعوى قد رفعت أمام إحدى محاكم الطرف الأخير في تاريخ سابق على رفع ذلك المنازع في محاكم الطرف الذي أصدر الحكم، ويشترط أن تكون المحكمة التي رفع إليها النزاع، مختصة بالنظر والفصل فيه.

المادة 20

1. على السلطة القضائية المختصة في الطرف المطلوب اليه الاعتراف بحكم أو تنفيذه، دون مراجعة وقائع الدعوى، أن تقتصر على التحقق من مطابقة الحكم بالشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
2. على السلطة القضائية المختصة لدى الطرف المطلوب إليه، إذا اقتضت الضرورة - عند تنفيذ الحكم اتخاذ الاجراء اللازم لإعلان الحكم وفقا لذات الاجراء الذي يجب إتباعه كما لو كان صادرا في أراضيه.
3. يجوز أن يصدر الأمر بتنفيذ الحكم كليا أو جزئيا، إذا كان الجزء المطلوب تنفيذه من ذلك الحكم قابلا للتجزئة.

المادة 21

على السلطة المركزية لدى الطرف الطالب الاعتراف بالحكم أو تنفيذه لدى الطرف الآخر تقديم ما يأتي:

- (1) نسخة رسمية عن الحكم
- (2) شهادة تبين أن الحكم نهائي وقابل للتنفيذ ما لم يكن ذلك مبينا في الحكم ذاته.
- (3) إذا كان الطلب مقتصرًا على تنفيذ الحكم، يجب أن تكون النسخة الرسمية مشفوعة بالصيغة التنفيذية.

المادة 22

قرارات التحكيم

1. دون المساس بأحكام هذه المادة، تكون قرارات التحكيم الصادرة في أراضى أي من الطرفين نافذة ومعترفا بها في أراضى الطرف الآخر شريطة أن:
 - (1) يصدر قرار المحكمين بناء على اتفاق مكتوب مسبقا بين طرفي النزاع يقضى بان يلجأ إلى المحكمين للفصل في نزاع معين أو مستقبلي ناشئ عن العلاقة القانونية بينهما.

2) يصدر القرار في المسائل القابلة للتحكيم وفقاً لقانون الطرف المطلوب إليه الاعتراف بقرار التحكيم أو تنفيذه.

2. على الطرف الذي يطلب الاعتراف بقرار التحكيم وتنفيذه تقديم نسخة عن القرار مشفوعة بشهادة صادرة عن السلطة القضائية المختصة لدى الطرف الطالب تفيد أن القرار قابل للتنفيذ.

3. يجب أن يقدم أيضاً نسخة مصدقة عن اتفاق طرفا النزاع الذي يخول المحكمين سلطة الفصل في النزاع.

المادة 23

الاعفاء من التوثيق

1. المستندات الرسمية المقدمة أو صدرت عن المحكمة، أو سلطة مختصة أخرى أو شخص مخول رسمياً لدى طرف وتلك المقدمة موقعاً عليها ومختومة رسمياً، لا يلزم أن تكون موثقة لاستخدام سلطات الطرف الآخر. كما أنه ليس مطلوباً توثيق المستندات الخاصة إذا كانت موثقة من قبل المحكمة، السلطة المختصة الأخرى أو الشخص المخول رسمياً.
2. يطبق الحكم الوارد في البند (1) من هذه المادة على النسخ الرسمية والمستندات الخاصة الموثقة بواسطة المحكمة، سلطة مختصة أخرى أو شخص مخول رسمياً.

المادة 24

القوة الاستدلالية للمستندات الرسمية

تكون المستندات الرسمية الصادرة عن السلطات المختصة لطرف ذات القوة الاستدلالية أمام سلطات الطرف الآخر كمستندات رسمية محلية.

المادة 25

تطبق هذه الاتفاقية على أي طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بأي مسألة مدنية أو تجارية ناشئة قبل أو بعد دخولها حيز النفاذ.

المادة 26

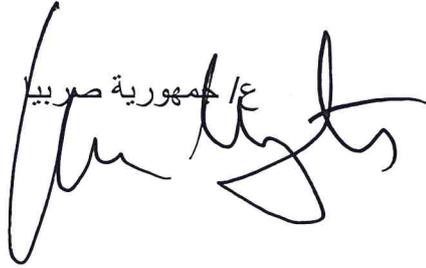
التصديق، النفاذ، التعديل والإنهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق.
2. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (30) بعد آخر إخطار عبر القنوات الدبلوماسية الذي يخطر فيه الطرفان أحدهم الآخر بشأن إكمال إجراءات التصديق وفقاً لتشريعاتهما.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة خطية متبادلة للطرفين، وفقاً لذات متطلبات تصديق هذه الاتفاقية.
4. أبرمت هذه الاتفاقية لمدة غير محددة. يجوز لكل دولة إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإخطار خطي للطرف الآخر. يسري الإنهاء بعد الستة (6) أشهر التالية للإخطار. ومع ذلك يظل، أي طلب أُستلم قبل تاريخ استلام إخطار الإنهاء محكوماً بهذه الاتفاقية حتى تنفيذ الطلب.

إشهاداً بذلك، فإن الموقعين، أدناه، المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما، المعنيتين، وقعا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين متطابقتين في أبوظبي هذا اليوم 11 من شهر سبتمبر سنة 2022 باللغات، العربية، الصربية والإنجليزية، جميع النصوص متساوية في الحجية. في حال وجود أي اختلاف في التفسير، يسري النص الإنجليزي.

ع / جمهورية صربيا



ع / الإمارات العربية المتحدة



**TREATY
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE REPUBLIC OF SERBIA
ON
JURIDICAL AND JUDICIAL COOPERATION IN CIVIL AND
COMMERCIAL MATTERS**

THE UNITED ARAB EMIRATES and THE REPUBLIC OF SERBIA,
(hereinafter referred to as "The Parties");

Being *desirous* of strengthening the bonds of friendship between the two countries and promoting fruitful cooperation in the judicial and legal spheres;

Recognising the need to facilitate the widest measure of legal assistance in civil and commercial matters;

HAVE AGREED as follows:

**ARTICLE 1
SCOPE OF APPLICATION**

- 1 . The Parties shall grant each other under this Treaty the widest measure of mutual legal assistance in civil and commercial matters in accordance with their national laws.
- 2 . Assistance under this Treaty shall apply in:
 - 1) service of summons and other judicial documents;
 - 2) the taking of evidence by means of Requests or commissions;
 - 3) execution of decrees, settlements and arbitral awards.

3. This Treaty shall be without prejudice to any rights and obligations of the Parties pursuant to other Treaties or arrangements.

ARTICLE 2

EXCHANGE OF INFORMATION

The Parties may exchange information concerning the laws in force and the judicial practice in their respective countries related to the implementation of this Treaty.

ARTICLE 3

CENTRAL AUTHORITIES

1. Central Authorities are:
 - 1) For the United Arab Emirates is the Ministry of Justice.
 - 2) For the Republic of Serbia is Ministry of Justice.
2. In case any Party changes its Central Authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.

ARTICLE 4

LANGUAGE AND AUTHENTICATION OF DOCUMENTS

1. All requests and supporting documents shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or into the English language.
2. Unless otherwise stated, all the documents in connection with the legal assistance shall be officially signed by the competent authority under its seal.

ARTICLE 5

SERVICE OF SUMMONS AND JUDICIAL DOCUMENTS

1. The service of summons and other judicial documents shall be effected in accordance with the procedure provided for in the laws of the Requested Party, or by a particular method desired by the Requesting Party, unless such a method is incompatible with the law of the Requested Party.
2. The summons and other judicial documents served in pursuance of this Treaty shall be deemed to have the same effect as being served in the territory of the Requesting Party.
3. The provisions of paragraph 1 of Article 3 of this Treaty shall not preclude the right of the Parties to effect such service, through its diplomatic or consular representatives, of summons and other judicial documents on its nationals residing in the territory of the other Party without application of any compulsion. Service in such cases shall entail no responsibility for the State of accreditation.

ARTICLE 6

The request for the service of summons and other judicial documents shall furnish all particulars concerning the name and title, place of residence or business of the addressee and a list of documents to be served on that person. Where any special mode of service is desired, this should also be indicated in the request.

ARTICLE 7

1. The competent authority in the Requested Party shall serve the said documents and papers in accordance with the laws and rules applicable in this regard. No fees and costs may be levied for effecting such service.
2. Service may be effected in a special mode or manner specified by the Requesting Party, provided that it does not contravene the laws of the Requested Party and further subject to the payment of costs of such special mode of service.

ARTICLE 8

1. The powers of the competent authority in the Requested Party shall be limited to the delivery of the judicial documents and papers to the addressee.
2. Delivery shall be proved either by the signature of the addressee on the copy of the judicial document or paper, or by a certificate issued by the competent authority stating the name of the addressee, the date and mode of delivery, and where such delivery could not be effected, the reasons for such non-delivery.
3. A copy of the judicial documents or papers signed by the addressee or a certificate proving delivery shall be sent to the requesting authority through the Central Authority.

ARTICLE 9
TAKING OF EVIDENCE

1. The judicial authorities of a Party may in accordance with the provisions of the law of that Party, request for the taking of evidence in civil and commercial matters by means of requests addressed to the competent judicial authorities of the other Party.
2. For the purpose of this Treaty, taking of evidence shall be deemed to cover:
 - 1) the taking of the statements, on oath or otherwise, of a witness;
 - 2) the production, identification or examination of documents, records, samples relevant to the evidence requested and submitted by the person whose evidence is taken under sub-para (1) of this paragraph.
3. A Request shall specify:
 - 1) the judicial or other competent authority requesting the evidence;
 - 2) The nature of the proceedings for which the evidence is required and all necessary information related thereto;
 - 3) the names and addresses of the parties to the proceedings;
 - 4) the evidence to be obtained; and
 - 5) the names and addresses of the persons to be examined.
4. Where deemed necessary, the requests shall be accompanied by a list of interrogatories to be put to the witnesses or other persons involved or a statement of the subject matter about which they are to be examined and the documents relevant to such evidence or statement.

ARTICLE 10

The judicial proceedings performed by way of a commission in pursuance of the provisions of this Treaty, shall have the same legal effect as if it is performed by a competent authority in the Requesting Party.

ARTICLE 11

1. The competent authorities of the Requested Party shall execute the Requests in accordance with the provisions of its own laws and obtain the evidence required by applying the same methods and procedures as are permissible under its laws.
2. The Requested Party shall follow any special method or procedure which has been expressly specified by the request insofar as it is not incompatible with its laws and practices.
3. The requests shall be executed as expeditiously as possible.
4. When the request has been executed, the necessary documents establishing its execution shall be sent to the Requesting Party.
5. In every instance where the request is not executed in whole or in part, the Requesting Party shall be informed immediately and advised of the reasons.

ARTICLE 12

The execution of a request may be refused only to the extent that the Requested Party considers that its sovereignty or security would be prejudiced by its execution.

ARTICLE 13

The execution of a request and the taking of evidence by the Requested Party shall not give rise to any reimbursement of charges, expenses or costs, under whatever description by the Requesting Party. However, the Requested Party shall have the right to seek reimbursement of:

- 1) any expenses and charges paid to the witnesses, experts or interpreters;
- 2) any costs incurred to secure the attendance of witnesses who have not appeared voluntarily; and
- 3) any costs and expenses occasioned by the use of a special procedure on request.

ARTICLE 14

A diplomatic officer or consular agent of either Party may, in the territory of the other Party, take the evidence of nationals of the Party which he represents, in aid of judicial proceedings commenced in the courts of the Party which he/she represents.

ARTICLE 15

1. Each of the Parties shall, in accordance with its laws, recognise and/or execute decrees passed by the courts of the other Party in civil, commercial and family law and civil claim in criminal judgements.
2. The term 'Decree' as used in this Treaty, whatever its designation, means any decision rendered in judicial proceedings by a competent court of the Parties.

3. This Treaty shall not apply to interim or provisional measures, except matters relating to taxation, family law and allowances.

ARTICLE 16

The courts of the Party where immovable property is situated shall be competent to determine the rights connected with such property.

ARTICLE 17

In matters other than capacity or status of a person or immovable property, the courts of a Party shall have jurisdiction in the following cases:

- 1) if the defendant has his domicile or residence in the territory of that Party at the time of institution of the suit,
- 2) or the defendant has at the time of institution of the suit, a place or a branch of commercial or industrial nature or works for gain in the territory of that Party, and the suit relates to such activity,
- 3) or by an express or implied agreement between the plaintiff and the defendant, the contractual obligations giving rise to the litigation are or have to be performed in the territory of that Party,
- 4) or in case of non-contractual liability the act is committed in the territory of that Party,
- 5) or the defendant expressly or impliedly submitted to the jurisdiction of the courts of that Party, and the law of that Party allows such submission,
- 6) or any application for provisional measures, if the courts of such Party are deemed competent to hear the principal dispute, by

virtue of the provisions of this Treaty.

ARTICLE 18

Subject to the provisions of this Treaty, the courts of the Requested Party to recognise or execute a decree shall, when examining the grounds of jurisdiction exercised by the courts of the other Party, be bound by the facts stated in that decree and on which jurisdiction is based.

ARTICLE 19

A decree shall not be recognised or executed in the following cases:

- 1) if it is not conclusive and executable;
- 2) or it has not been pronounced by a court of competent jurisdiction;
- 3) or it has not been given on the merits of the cases;
- 4) or it appears on the face of the proceedings to be founded on an incorrect view of international law or a refusal to recognise the law of the Requested Party in cases in which such law is applicable;
- 5) or it has been obtained by fraud;
- 6) or it sustains a claim founded on a breach of any law in force, or is contrary to the constitutional rules or the principles of public order in the Requested Party;
- 7) or it contravenes the rules concerning the legal representation or persons suffering from lack of capacity in the Requested Party;
- 8) or it is passed *in absentia* and the defaulting party was not duly summoned in accordance with the rules applicable in his

country;

- 9) or the dispute in which the decree was passed is pending in a suit before one of the courts in the Requested Party, between the same parties and involving the same cause of action, and that suit was raised before one of the courts of the latter Party, at a date prior to the raising of that dispute in the court of the Party which passed the decree, and provided that the court before which the suit was raised, is competent to hear and decide upon it.

ARTICLE 20

1. The competent judicial authority in the Requested Party to recognise or execute a decree shall, without reviewing the merits of the case, confine itself to ascertaining the compliance of the decree with the conditions provided for in this Treaty.
2. The competent judicial authority in the Requested Party shall, when necessary, in executing the decree, take the necessary action to notify the decree in the same manner as it would have done had it been passed in its own territory.
3. The order for execution may be made for the whole or part of the decree, if the execution of such part of the decree is severable.

ARTICLE 21

The Central Authority of the Party requesting recognition or execution of a decree in the other Party, shall submit the following:

- 1) an official copy of the decree,

- 2) a certificate showing that the decree is final and executable, unless that is provided for in the decree itself,
- 3) if the request is only for execution of a decree, an official copy in properly executable form.

ARTICLE 22

ARBITRAL AWARDS

1. Without prejudice to the provisions of this Article, arbitral awards given in the territory of either Party shall be recognised and enforced in the other Party provided that:
 - 1) the award of arbitrators is based on a written agreement of the parties to the dispute to submit to arbitrators for determination of any specific or future dispute arising out of legal relations,
 - 2) the award is made on matters arbitrable according to the law of the Party requested to recognise its enforcement,
2. The party requesting the recognition and enforcement of an award, shall produce a copy of the award accompanied by a certificate of the competent judicial authority in the Requesting Party to the effect that the award is executable.
3. A certified copy of the agreement between the disputant parties empowering the arbitrators to decide the dispute shall also be produced.

ARTICLE 23

EXEMPTION FROM AUTHENTICATION

1. Official documents made or issued by the court, other competent



authority or officially authorized person of one Party and that are provided with signature and official seal, are not required to be further authenticated for use before authorities of the other Party. Also, further authentication of private documents is not required if they are authenticated by the court, other competent authority or officially authorized person.

2. Provision of paragraph 1 of this Article shall apply also to copies of official and private documents authenticated by the court, other competent authority or officially authorized person.

ARTICLE 24

PROBATIVE FORCE OF OFFICIAL DOCUMENTS

Official documents issued by competent authorities of one Party shall have the same probative force before authorities of the other Party as the local official documents.

ARTICLE 25

This Treaty shall apply to any requests for mutual legal assistance relating to any civil or commercial matter arising either prior to or after its entry into force.

ARTICLE 26

RATIFICATION, ENTRY INTO FORCE, AMENDMENT AND TERMINATION

1. This Treaty is subject to ratification.
2. This Treaty is coming into force thirty days (30) after the last notice



through diplomatic channel by which the Parties are notifying each other about executed procedure of ratification in accordance with their legislation.

3. This Treaty may be amended through mutual written consent of the Parties in accordance with the same requirements of the ratification of this Treaty.
4. This Treaty is concluded for an indefinite period. Either Party may terminate this Treaty at any time upon a written notice to the other Party. Termination shall take effect six (6) months following the notification. However, any request received prior to the date of receipt of the notice to terminate shall continue to be governed by this Treaty until the request is executed.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Treaty.

DONE in duplicate at Abu Dhabi on this day 11 of September 2022, in Arabic, Serbian and English languages, all the texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

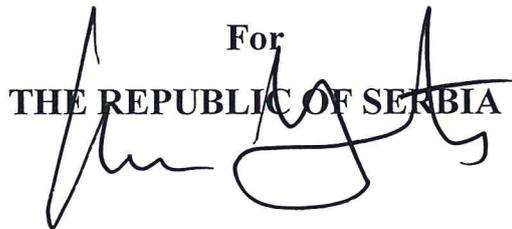
For

THE UNITED ARAB EMIRATES



For

THE REPUBLIC OF SERBIA



**УГОВОР
О
ПРАВНОЈ И СУДСКОЈ САРАДЊИ У ГРАЂАНСКИМ
И ТРГОВИНСКИМ СТВАРИМА
ИЗМЕЂУ
УЈЕДИЊЕНИХ АРАПСКИХ ЕМИРАТА
И
РЕПУБЛИКЕ СРБИЈЕ**

Уједињени Арапски Емирати и Република Србија (у даљем тексту: „Стране”), са жељом за јачањем пријатељских веза између две државе и унапређењем плодне сарадње у судској и правној области, препознајући потребу за омогућавање најширих мера узајамне правне помоћи у грађанским и трговинским стварима,

сагласили су се о следећем:

**Члан 1.
Подручје примене**

1. Стране ће пружати једна другој на основу овог уговора најширу могућу помоћ у грађанским и трговинским стварима, у складу са својим националним законима.
2. Помоћ по одредбама овог уговора примењиваће се на:
 - 1) достављање позива и других судских писмена;
 - 2) извођење доказа путем замошница или (судских) наредби;
 - 3) извршење одлука, поравнања и арбитражних одлука.
3. Овај уговор неће бити на штету права и обавеза Страна који произилазе из других уговора или споразума.

**Члан 2.
Размена података**

Стране могу да размењују обавештења о својим прописима који су на снази и судску праксу у њиховим државама који се односе на примену овог уговора.

**Члан 3.
Централни органи**

1. Централни органи су:
 - 1) за Уједињене Арапске Емирате - Министарство правде,
 - 2) за Републику Србију - Министарство правде.
2. У случају да нека од Страна промени свој централни орган, она ће у писаној форми обавестити другу страну о тој промени, дипломатском путем.

Члан 4.

Језик и овера докумената

1. Све замолнице и пропратна документа ће бити достављене са преводом на званични језик замољене стране или на енглески језик.
2. Осим ако није наведено другачије, сва документа у вези са правном помоћи носиће званичан потпис и печат надлежног органа.

Члан 5.

Достављање позива и судских докумената

1. Достављање позива и других судских докумената ће се извршавати у складу са поступком који је предвиђен прописима замољене стране, или на неки посебан начин по жељи стране молиље, осим ако тај начин није у супротности са законом замољене Стране.
2. Сматраће се да позиви и други судски документи достављени у складу са овим уговором имају исто дејство као да су достављена на територији стране молиље.
3. Одредба члана 3. став 1. овог уговора неће искључити право Страна да изврше достављање, преко својих дипломатских или конзуларних представника, позива и других судских докумената својим држављанима који живе на територији друге Стране, без примене принуде. У таквим случајевима, достављање неће укључивати одговорност државе акредитације.

Члан 6.

Замолница за уручење позива и других судских докумената ће садржати појединости који се односе на име и звање, место пребивалишта или седишта примаоца и списак докумената који се достављају том лицу. Када се тражи неки посебан начин достављања, то, такође, треба навести у замолници.

Члан 7.

1. Надлежни орган у замољеној страни ће доставити наведене документе и писмена примаоцу у складу са законима и прописима који уређују ту материју. Никакве таксе и трошкови неће бити наплаћени за извршење достављања.
2. Достављање може да се изврши и на неки посебан начин који тражи страна молиља, под условом да то није у супротности са законима замољене стране, и да укључује плаћање трошкова за тај начин достављања.

Члан 8.

1. Овлашћења надлежног органа у замољеној страни ће бити ограничена на достављање судских докумената и писмена примаоцу.
2. Достављање ће бити потврђено или потписом примаоца на копији судског документа и писмена, или потврдом коју је издао надлежни орган у којој се наводи име примаоца, датум и начин достављања, а када достављање није могло да буде извршено, разлози за недостављање.
3. Копија судских докумената и писмена са потписом примаоца, или потврдом о достављању биће послата, преко централног органа, органу који је тражио достављање.



Члан 9. Извођење доказа

1. Правосудни органи једне Стране могу, у складу са законом те Стране, да траже извођење доказа у грађанским и трговинским стварима путем замолница упућених надлежним правосудним органима друге Стране.

2. У сврху овог уговора, извођењем доказа сматраће се:

1) узимање исказа од сведока, под заклетвом или другачије;
2) предочавање, идентификовање или преглед докумената, записника, узорака који су релевантни за тражено извођење доказа и које је поднело лице чије сведочење је извршено под тачком 1) овог става.

3. У замолници се наводи следеће:

1) назив правосудног или другог надлежног органа који тражи извођење доказа;

2) врста поступка за који се тражи извођење доказа и све неопходне информације које се на то односе;

3) имена и адресе страна у поступку;

4) доказ који треба прибавити; и

5) имена и адресе лица која треба испитати.

4. Када је неопходно, уз замолницу се доставља списак питања која ће се поставити сведоку или другим умешаним лицима, саопштење о предмету у вези кога ће то лице бити испитано и документи релевантни за сведочење или изјаву.

Члан 10.

Судски поступци који се спроводе преко (судских) наредби у складу са одредбама овог уговора, имаће исто правно дејство као да су спроведени од стране надлежног органа у страни молиљи.

Члан 11.

1. Надлежни органи замољене стране ће извршавати замолнице у складу са одредбама њених закона и изводити тражене доказе применом истих мера и поступака које су дозвољене у њеном правном систему.

2. Замољена страна ће следити сваки посебан начин или процедуру која је изричито наведена у замолници у мери у којој то није у супротности са њеним законима и праксом.

3. Замолнице ће бити извршене што је могуће брже.

4. Када је замолница извршена, неопходни документи којима се потврђује њено извршење биће послати страни молиљи.

5. У сваком случају када замолница није извршена у целости или делимично, страна молиља ће одмах бити о томе обавештена, као и о разлозима неизвршења.

Члан 12.

Извршење замолнице може да буде одбијено само уколико замољена страна сматра да извршење замолнице може да угрози њен суверенитет или безбедност.



Члан 13.

Извршење замолнице и извођење доказа од стране замољене стране неће дати повод за накнаду трошкова или издатака, независно од навода стране молиље. Међутим, замољена страна има право да тражи накнаду за:

- 1) све трошкове исплаћене сведоцима, вештацима или преводиоцима;
- 2) све трошкове који се појаве како би се обезбедило присуство сведока који се нису појавили добровољно; и
- 3) све трошкове који настану применом затражене посебне процедуре.

Члан 14.

Дипломатски службеник или конзуларни представник било које Стране може, на територији друге Стране, изводити доказе од држављана Стране коју представља, без примене принуде, за потребе судских поступака који се воде пред судовима Стране коју он/она представљају.

Члан 15.

1. Свака од Страна ће, у складу са својим законима, признавати и/или извршавати одлуке донете од стране судова друге Стране у грађанским, трговинским и породичним стварима и грађанско-правне захтеве у кривичним пресудама.

2. Израз „одлука” који се користи у овом уговору означава сваку одлуку донету у судским поступцима од стране надлежних судова Страна.

3. Овај уговор неће се примењивати на привремене мере, осим у стварима које се односе на порезе, породично право и надокнаде.

Члан 16.

Судови оне Стране где се налази непокретна имовина биће надлежни да утврде права повезана са том имовином.

Члан 17.

У стварима које се не односе на способност или статус лица, или на непокретну имовину, судови једне Стране ће бити надлежни у следећим случајевима:

- 1) ако тужено лице има пребивалиште или боравиште на територији те Стране у време покретања парнице;
- 2) ако тужено лице у време покретања парнице, има седиште или представништво комерцијалне или индустријске намене или профитну делатност на територији те Стране, а парница се односи на те активности;
- 3) када, у случају хитног или подразумеваног уговора између тужиоца и туженог, уговорне обавезе које су повод за парницу су или морају да буду извршене на територији те Стране;
- 4) када је, у случају вануговорне одговорности, акт извршен на територији те Стране;
- 5) када је тужени хитно предат надлежности судова те Стране, а закон те Стране дозвољава такво предавање; или

б) у случају примене привремених мера, ако се судови те Стране сматрају надлежним за вођење главног спора на основу одредаба овог уговора.

Члан 18.

На основу одредаба овог уговора, судови Стране од које се тражи да призна или изврши неку одлуку ће, када преиспитују основе за надлежност судова друге Стране, бити обавезани чињеницама наведеним у тој одлуци и надлежности на којој се заснива.

Члан 19.

Одлука неће бити призната или извршена у следећим случајевима:

- 1) ако није правноснажна и извршна;
- 2) ако је није изрекао надлежни суд;
- 3) ако није дата о главном предмету одлучивања (о меритуму);
- 4) ако се поступак заснива на нетачном приказу међународног права или на одбијању да се призна закон замољене стране у случајевима у којима је тај закон меродаван;
- 5) када је до ње дошло преваром;
- 6) када садржи захтев који се заснива на повреди неког закона на снази, или је у супротности са уставним прописима или принципима јавног поретка у замољеној страни;
- 7) када је у супротности са правилима која се односе на правно заступање или на лица која немају правно својство у замољеној страни;
- 8) када је донета у одсуству а страна која се није појавила није уредно позвана у складу са прописима који се примењују у њеној земљи; и
- 9) када је спор у коме је донета одлука још увек у току пред судом у замољеној страни, између истих страна, са истим разлогом за покретање поступка, а тај спор је покренут пред судом замољене стране пре покретања тог спора пред судом Стране која је донела одлуку, с тим да је суд пред којим је спор покренут надлежан да о њему расправља и донесе одлуку.

Члан 20.

1. Надлежни правосудни орган у Страни од које се тражи признање или извршење одлуке ће се, без увида у суштину предмета, ограничити на то да се увери у усаглашеност те одлуке са условима предвиђеним у овом уговору.

2. Надлежни правосудни орган у Страни од које се тражи признање и извршење одлуке ће приликом извршења одлуке, када је то неопходно, предузети потребну радњу да обавести о одлуци на исти начин као што би то учинио са одлуком која је донета на његовој територији.

3. Налог за извршење може да буде донет за целу или за део одлуке, ако се извршење тог дела одлуке може издвојити.



Члан 21.

Централни орган Стране која тражи признање или извршење одлуке у другој Страни, подноси следеће:

- 1) оверену копију одлуке;
- 2) потврду којом се доказује да је одлука правноснажна и извршна, осим ако то не произилази из саме одлуке; и
- 3) ако се замолница односи само на извршење одлуке, оверену копију те одлуке у прописаној извршној форми.

Члан 22.

Одлуке арбитраже

1. Без повреде одредаба овог члана, одлуке арбитраже донете на територији било које од Страна биће признате и извршене у другој Страни под условима:

- 1) да се одлука арбитра заснива на писаном споразуму страна у спору да арбитрама поднесу на утврђивање било који одређени или будући спор који проистиче из правних односа; и
- 2) да је одлука донета о стварима које подлежу арбитражи у складу са прописима Стране од које се тражи извршење те одлуке.

2. Страна која тражи признање и извршење одлуке доставиће копију те одлуке, заједно са потврдом надлежног правосудног органа у страни молиљи о томе да је та одлука извршна.

3. Оверена копија споразума између страна у спору којом се даје овлашћење арбитрама да донесу одлуку о спору такође ће бити достављена.

Члан 23.

Ослобођење од легализације

1. Јавне исправе које је у прописаном облику саставио или издао суд, други надлежни орган, или лице са јавним овлашћењима једне Стране и које су снабдевене потписом и службеним печатом, није потребно даље оверавати ради употребе пред органима друге Стране. Исто тако, није потребна ни даља овера приватних исправа ако их је оверио суд, други надлежни орган, или лице са јавним овлашћењима.

2. Одредба става 1. овог члана односи се и на преписе јавних и приватних исправа које је оверио суд, други надлежни орган, или лице са јавним овлашћењима.

Члан 24.

Доказна снага јавних исправа

Јавне исправе издате од надлежних органа једне Стране имају пред органима друге стране исту доказну снагу као и домаће јавне исправе.

Члан 25.

Овај уговор ће бити примењен на замолнице за узајамну правну помоћ, које се односе на грађанске или трговинске ствари, настале пре или након његовог ступања на снагу.

Члан 26

Потврђивање, ступање на снагу, измене и раскид



1. Овај уговор подлеже потврђивању.

2. Овај уговор ће ступити на снагу тридесет (30) дана након пријема последње ноте којима се уговорне стране, дипломатским путем, узајамно обавештавају о завршеном поступку потврђивања у складу са њиховим законодавством.

3. Овај уговор може бити измењен уз обострану писану сагласност Страна. Измене ступају на снагу на исти начин предвиђен за ступање на снагу овог уговора.

4. Овај уговор је закључен на неодређено време. Свака Страна може да раскине овај уговор достављањем обавештења у писаној форми. Уговор ће престати да важи по истеку шест (6) месеци од дана пријема обавештења о раскиду. Међутим, свака замолница која је примљена пре датума пријема обавештења о раскиду ће наставити да буде решавана по овом уговору до њеног извршења.

У потврду наведеног, доле потписани, са пуним овлашћењем својих Влада, су потписали овај уговор.

Овај уговор је сачињен у Абу Дабију дана 11. септембра 2022. године, у два оригинална примерка, сваки од њих на арапском, српском и енглеском језику, с тим да су сви текстови подједнако веродостојни. У случају неслагања у тумачењу овог уговора, меродаван је текст на енглеском језику.

ЗА
УЈЕДИЊЕНЕ АРАПСКЕ ЕМИРАТЕ



ЗА
РЕПУБЛИКУ СРБИЈУ

